تستهدف الوصول إلى أكثر من 150 مليونا من السياح المحليين والدوليين بحلول 2030

السعودية: 60 مليون سائح أنفقوا 143 مليار ريال في النصف الأول من 2024

60 مليون سائح زاروا السعودية في النصف الأول من 2024العام الحالي

أعلن وزير السياحة السعودي أحمد بن عقيل الخطيب، أن منظومة السياحة الوطنية في المملكة حققت أرقاماً قياسية خلال السنوات الماضية، وخلال النصف الأول من عام 2024، بلغ عدد السياح 60 مليون سائح أنفقوا خلالها 143 مليار ريال حسب البيانات الأولية.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الحكومي الذي عقده مركز التواصل الحكومي، في قصور آل أبو سراح التراثية بقرية العزيزة غرب مدينة أبها بمنطقة عسير، بحضور معالي وزير الإعلام الأستاذ سلمان بن يوسف الدوسري.

أضاف الوزير أن الطموحات التي احتوتها الاستراتيجية الوطنية للسياحة هو الوصول إلى أكثر من 150 مليون سائح محلي ودولي بحلول 2030م والذي تحقق العام الماضي بالوصول إلى 109 ملايين سائح محلي ودولي، ما سيعزز رفع مساهمة السياحة في إجمالي الناتج المحلي إلى 10% بحلول 2030، وزيادة معدلات التوظيف من 650 ألف وظيفة تقريباً في 2019 ليصل إلى 1.6 مليون وظيفة بحلول 2030م.

وأضاف الخطيب "أن صندوق التنمية السياحي يجسد دورًا هامًا في تقديم التمويل لعدد من المشاريع السياحية المميزة حيث ساهم الصندوق في أكثر من 7.4 مليارات ريال لتمكين أكثر من 100 مشروع سياحي في مختلف مناطق المملكة تجاوزت قيمتها 35 مليار ريال حيث توفر أكثر من 7500 غرفة وجناح فندقي في الوجهات السياحية".

أشار إلى أن الصندوق موّل في منطقة عسير 10 مشروعات كبرى تنوعت بين الفنادق العالمية ولمشاريع متعددة الاستخدامات بقيمة تجاوزت مليار ريال وشملت علامات الفنادق العالمية إنتركونتيننتال رزيدنس في أبها ودبل تري في محافظة خميس مشيط وبوليفارد خيال ووك.

وأكد الوزير على أهمية تنمية القدرات البشرية السياحية حيث خصصت المملكة ميزانية استثنائية لتدريب وتأهيل السعوديين والسعوديات داخل المملكة وخارجها بالتعاون مع جهات التعليم والتدريب السياحي الرائدة في سويسرا وبريطانيا وإسبانيا لتكون الكوادر الوطنية لتقدم الخدمات السياحية.

واستهدفت الوزارة تدريب 500 ألف شاب وشابة من السعوديين والسعوديات منذ 2019م، وتم تدريب أكثر من 100 ألف شاب وشابة عبر عدد من البرامج التدريبية خلال العام الماضي 2023م من أبرزها برنامج "رواد السياحة 2"، كما تلقى ما يقارب 1500 شاب وشابة التدريب خارج المملكة خلال العام الماضي في أعرق الجامعات والمعاهد الدولية.

ربيع: إيرادات قناة السويس المصرية السنوية تتراجع إلى 7.2 مليارات دولار

قناة السويس

قال أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس المصرية في بيان أمس الخميس إن إيرادات القناة تراجعت إلى 7.2 مليار دولار في العام المالي 2024-2023 من 9.4 مليار دولار في العام المالي 2023-2022.

وكان الفريق أسامة، ربيع رئيس هيئة قناة السويس، إن القناة تنتهج سياسة مرنة في التسعير وفي التعامل مع الشركات العالمية، وإنها ستظل البديل الأفضل والأكثر أمنا بالنسبة للتجارة العالمية.

وذكر أن إيرادات القناة تضررت بشكل كبير جراء اضطرابات الملاحة في البحر الأحمر على أثر هجمات جماعة الحوثي اليمنية على السفن.

وفي وقت سابق من الشهر الجاري أظهر بيان للبنك المركزي المصري انخفاض إيرادات قناة السويس إلى 5.8 مليار دولار في الفترة من يوليو 2023 إلى مارس 2024 – أول تسعة أشهر من العام المالي الماضي – مقارنة مع 6.2 مليار دولار في الفترة المناظرة من العام المالي الأسبق.

وعزى المركزي هذا الانخفاض بشكل أساسي للتوترات التي تشهدها حركة الملاحة في البحر الأحمر، مما اضطر العديد من شركات الشحن التجارية لتحويل مسارها.

متعاملون أوروبيون: تونس تطرح مناقصة لشراء 100 ألف طن من علف الشعير

عاملان يخزنان الحبوب خلال حصاد الشعير

قال متعاملون أوروبيون أمس الخميس إن ديوان الحبوب الحكومي في تونس طرح مناقصة دولية لشراء كمية تقدر بأنها 100 ألف طن من علف الشعير.

وأضافوا أن الموعد النهائي لتقديم العروض السعرية هو غدا الجمعة 19 يوليو.

ويسعى الديوان في المناقصة للحصول على الكمية مقسمة على 4 شحنات كمية كل منها 25 ألف طن للتسليم في الفترة من العاشر من أغسطس إلى 20 سبتمبر حسب المنشأ.

وذكر المتعاملون أن تمويل المناقصة يقدمه البنك الدولي وهو أحد المؤسسات التي تساعد تونس على التصدي لأزمتها المالية المستمرة.

يذكر أن وزارة الاقتصاد والتخطيط التونسية، أعلنت عن توثيق اتفاقية تمويل مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 10 ملايين دينار كويتي لإنجاز مشاريع فلاحية.

وأضافت أن المشروع يتعلق «بحماية الأراضي الفلاحية من الانجراف والتهيئة المائية الفلاحية وحماية السهول الكبرى من الفيضانات وتنمية الغابات وتهيئة المسالك الفلاحية والتزويد بمياه الشرب وتطوير المنظومات وسلاسل القيمة والتشجيع على بعث المشاريع في المجال الفلاحي لاسيما المشاريع الصغرى المدرة للدخل والقابلة للتطور والاستدامة».

تراجع نمو صادرات اليابان وسط مخاوف من تباطؤ الاقتصاد الصيني

حركة تصدير واستيراد في ميناء باليابان

أظهرت بيانات أمس الخميس أن الصادرات اليابانية ارتفعت في يونيو للشهر السابع على التوالي، لكن وتيرة النمو تباطأت إلى أدنى مستوياتها منذ أواخر العام الماضي ما يسلط الضوء على المخاوف من أن التباطؤ في الصين قد يعوق اقتصاد اليابان المعتمد على التجارة.

وقد يبدد تباطؤ الصادرات آمال صناع السياسات في أن يعوض الطلب الخارجي القوي ضعف الاستهلاك المحلي.

ومن المتوقع أن يخرج الاقتصاد الياباني من انكماش أكثر حدة من المتوقع في الربع الأول.

وجاء في بيانات وزارة المالية أن الصادرات اليابانية ارتفعت 5.4 في المئة على أساس سنوي في يونيو، وهو ما يقل عن زيادة 6.4 في المئة توقعها خبراء الاقتصاد في استطلاع أجرته رويترز. وبلغ نمو الصادرات 13.5 في المئة في مايو.

وساهم تراجع الين، والذي وصل إلى أدنى مستوياته منذ 38 عاما، في تعزيز قيمة الصادرات لكن الأحجام انخفضت 6.2 في المئة في يونيو.

وقال تاكيشي مينامي كبير الاقتصاديين في معهد نورينتشوكين للأبحاث: «باستثناء الدعم من تراجع الين، لا يمكن توقع نمو الولايات المتحدة أو أوروبا أو الصين بشكل كاف لدعم صادرات اليابان. لا يوجد محرك لنمو الصادرات على مستوى العالم.»

وبحسب الوجهة، ارتفعت الصادرات إلى الصين من حيث القيمة 7.2 في المئة على أساس سنوي في يونيو بقيادة الطلب على معدات صناعة الرقائق، حسبما أظهرت بيانات التجارة، لكن النمو تباطأ من زيادة بلغت 17.8 في المئة في مايو.

ونمت الشحنات إلى الولايات المتحدة، حليفة اليابان وسوقها الرئيسية، بنسبة 11 في المئة على أساس سنوي في يونيو بينما انخفضت الشحنات إلى الاتحاد الأوروبي 13.4 في المئة.

وزادت الواردات من حيث القيمة 3.2 في المئة في يونيو مقارنة مع العام الماضي، مقابل زيادة 9.3 في المئة توقعها الاقتصاديون ليتحول الميزان التجاري إلى فائض قدره 224 مليار ين (1.44 مليار دولار).

الجامعة العربية واتحاد المخلصين الجمركيين يوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز القدرات

جانب من توقيع مذكرة التفاهم

وقعت جامعة الدول العربية والاتحاد العربي للمخلصين الجمركيين أمس الخميس مذكرة تفاهم لتقديم الدعم الفني للدول العربية في مجال تأهيل المنافذ الجمركية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي وتعزيز قدرات الدول العربية في المجالات المتعلقة بالجمارك والتجارة فضلا عن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتنمية التجارة العربية البينية.

ووقع الاتفاقية الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية السفير علي المالكي ورئيس الاتحاد العربي للمخلصين الجمركيين ممدوح الرفاعي.

وتهدف المذكرة إلى تعزيز التعاون بين الطرفين في مجالات عدة بما في ذلك تنفيذ الانشطة والفعاليات (ورش عمل – ملتقيات – ندوات وغيرها) والبرامج والمشاريع التي تساهم في دعم إقامة الاتحاد الجمركي العربي وتأهيل المنافذ الجمركية ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتضمنت مذكرة التفاهم آليات تنفيذ الأهداف المحددة في المذكرة من خلال تعيين نقاط اتصال للطرفين معنيين بإعداد خطة عمل سنوية مفصلة مع آلية واضحة للتنفيذ لكل موضوع من الموضوعات ذات الصلة بمذكرة التفاهم كما تم الاتفاق على أن تكون مدة سريان هذه المذكرة 3 سنوات قابلة للتجديد وتدخل حيز النفاذ من تاريخ التوقيع عليها.

وقال المالكي في كلمة خلال مراسم التوقيع إن علاقات التعاون بين الجامعة والاتحاد العربي للمخلصين الجمركيين ليست جديدة إذ إن التعاون قائم منذ فترة خاصة في مجال الاتحاد الجمركي والتجارة البينية مشيرا إلى أن تلك المذكرة تأتي في إطار تنظيمي وتنسيقي لزيادة التعاون المشترك بين الجانبين.

من جانبه أكد الرفاعي أهمية هذا التعاون في تطوير أداء العمل الجمركي في الدول العربية وتسهيل الإجراءات الجمركية.

وأكد أهمية السعي نحو تنفيذ كافة المبادرات التي تساهم في دعم إقامة الاتحاد الجمركي العربي وتأهيل المنافذ الجمركية وتنمية التجارة العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وأعرب عن شكره للأمانة العامة لدعمها الدائم للاتحاد لافتا إلى أن المذكرة ستكون طريقا لعمل عربي مشترك في مجالات عدة خاصة التجارة العربية.

الولايات المتحدة: 30 مليون دولار لدعم الاستثمار المستدام في أمريكا اللاتينية والكاريبي

وزارة الخارجية الأمريكية

أعلنت الولايات المتحدة عن مبادرة دعم تقني للاستثمار المستدام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بقيمة تصل إلى 30 مليون دولار.

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها إن الإعلان عن المبادرة جاء خلال «اجتماع وزراء الخارجية للشراكة الأمريكية من أجل الازدهار الاقتصادي» المنعقد في واشنطن.

وأشارت إلى أن المبادرة جاءت «نتيجة للتعاون المبتكر بين مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (دي اف سي) بنك تنمية البلدان الأمريكية (أي دي بي)».

كما نوهت بأن الدعم التقني سيكون متاحا بموجب المبادرة «لأي مشروع يتم تطويره في إطار منصة الشراكة المشتركة للأمريكتين».

وأكد أن الإعلان عن المبادرة جاء من منطلق «التزامنا المشترك في إطار شراكة الأمريكتين لتسريع المشاريع المؤثرة المستدامة والمهمة من الناحية الاستراتيجية للتنمية الإقليمية».

وفي السياق كشفت الخارجية الأمريكية في بيان منفصل عن مبادرة أخرى «لتعزيز قدرات إنتاج أشباه الموصلات في جميع أنحاء نصف الكرة الغربي».

وقالت إن المبادرة الجديدة جاءت «بالتعاون بين الوزارة وبنك تنمية البلدان الأمريكية وبدعم من الصندوق (الأمريكي) الدولي لأمن التكنولوجيا والابتكار».

وأوضحت أنها تهدف «لتعزيز قدرات تجميع أشباه الموصلات واختبارها وتغليفها في البلدان الشريكة الرئيسية بدءا من المكسيك وبنما وكوستاريكا».

وبموجب هذه المبادرة سيدعم بنك تنمية البلدان الأمريكية «الشراكات بين القطاعين العام والخاص ويقوم بتنفيذ توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المصممة لتعزيز النظم البيئية لأشباه الموصلات في البلدان المستهدفة».

وأبرزت أن المبادرة «ستبدأ في عام 2024 وتستمر حتى عام 2026».

وتخلل اجتماع وزراء الخارجية للشراكة الأمريكية من أجل الازدهار الاقتصادي كذلك الإعلان عن استضافة الولايات المتحدة والمكسيك في الفترة من 5 إلى 6 سبتمبر القادم في العاصمة المكسيكية «ندوة الشراكة لأشباه الموصلات في الأمريكتين توسيع النظام البيئي للموردين».

وقالت الخارجية في بيان إن الندوة «ستركز على توسيع وتنويع النظام البيئي لتجميع أشباه الموصلات واختبارها وتغليفها في بلدان الشراكة الأمريكية».

وأفادت بانها «ستجمع الموردين الصغار والمتوسطين والحكومات والأوساط الأكاديمية والعمال لتحديد التحديات الرئيسية واستكشاف الفرص الناشئة ووضع استراتيجيات للنمو المستدام والتعاون في هذه الصناعة الحيوية».